الباب الثالث

الاستدامة اقتصاديًا

الفصل السابع: مدخل تأسيسي اقتصادي

الفصل الثامن: آفة الفقر والبطالة

الفصل الثالث: الاقتصاد الأخضر

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل السابع

مدخل تأسيسي اقتصادي

أهداف الفصل

يعرض هذا الفصل للعديد من المفاهيم والأفكار الأساسية في مجال الاقتصاد، ويعد مدخلاً تأسيسيًّا في علم الاقتصاد، وبخاصة أن الكتاب يفترض عدم تخصص القارئ في الاقتصاد. ولهذا فإنه يوضح تعريف الاقتصاد وأقسامه، ويبين بعض المفاهيم الاقتصادية. ويستهدف هذا الفصل تعميق الفهم للمنظومة الاقتصادية، وكيف تعمل مع إبراز بعض التقاطع مع المسائل الأخلاقية والبيئية، على نحو يجذّر للمنظور الذي نتبناه في هذا الكتاب نحو «الاستدامة».

بعد القراءة المتمعِّنة في هذا الفصل، يجب أن تكون قادرًا على:

١- أن تَعرِف أهمية علم الاقتصاد في الحياة الإنسانية.

٢- أن تعرِّف علم الاقتصاد بطريقة علمية.

٣- أن تحلِّل أبرز أقسام علم الاقتصاد مع التركيز على الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.

٤- أن تفهم مفهوم «النظام الاقتصادي» بما في ذلك الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية والمختلطة والإسلامية.

٥- أن تفهم تأثير العولمة على الأنظمة الاقتصادية في العالم.

٦- أن تلم بمفاهيم «السياسة المالية» و«السياسة النقدية».

٧- أن تفهم مفاهيم «العرض والطلب».

٨- أن تفهم كيفية حدوث العرض والطلب في السوق.

٩- أن تحلِّل الفروقات بين «الربحية المطلقة» و«الربحية الأخلاقية».

١٠- أن تلم بمسوغات الانتقال من «الربحية المطلقة» إلى «الربحية الأخلاقية».

obeikandl.com

٧-١ الاقتصاد: الماهية والأقسام

٧-١-١ ماهية الاقتصاد

الإنسان اقتصادي بطبعه، فهو ميال إلى تعظيم ثرواته وزيادة إنتاجيته وموارده أيًّا كانت، بما يجعله أقدر على الظفر بحياة مرفَّهة، ينعم بها بكل ما يحتاجه من الضروريات والكماليات، ويشبع رغباته ودوافعه الفطرية في ملكية الأشياء وحيازتها، وهو ما يعرف بدافع التملك، وهو من الدوافع الإنسانية الأساسية.

وما سبق، يعني أن الاهتمام بالاقتصاد لا يمكن أن يكون حديثًا أو معاصرًا، بل هو قديم قدم الإنسان، وقدم فطرته ودوافعه، فالإنسان في العصور السحيقة حين يقرر امتلاك قطعة أرض لزراعتها أو لإقامة متجر صغير عليها، أو امتلاك بعض الماشية لتربيتها وإعادة بيعها، أو بناء بيت جديد عبر تمويل ذاتي واقتراض من مصدر معين، فإن ذلك يعني أن هذا الإنسان قد اتخذ قرارات اقتصادية، بغض النظر عن خلفيته العلمية عن الاقتصاد (انظر الصندوق ٧-١)، فضلًا على اشتباك الحياة المعاصرة بالمسائل الاقتصادية في جوانب عديدة ومتزايدة، إذ لا يكاد يمر يوم دون أن نسمع بجانب من جوانب «الأزمة الاقتصادية» أو «التنمية الاقتصادية» أو «المشروعات الاقتصادية» أو «التكتل الاقتصادي» أو «التكامل الاقتصادي» أو انخفاض العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية أو العكس، ونحو ذلك كثير، وهذا ما يجعلنا نقرر أن الاقتصاد «حقل معرفي في حياتي» بامتياز.

إزاء تعريفات علم الاقتصاد Economics، نجد تعريفات عديدة، حيث[٢٠٤]:

> يعرِّف البعض الاقتصاد بأنه: الحقل الذي يدرس الثروات وكيفية تنميتها، والبعض الآخر يقرر بأنه: الحقل الذي يُعنى بتحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع وفق آليات محددة، في حين يرى آخرون بأنه: الحقل المعني بكيفية إشباع الحاجات الإنسانية عبر استخدام موارده النادرة أو المحدودة، أو أنه الحقل الذي يركِّز على العلاقات الإنتاجية وقوانين تطورها، أو ذلك أنه الحقل الذي يركِّز على «المبادلة» أو «الندرة».

وعلم الاقتصاد يُصنَّف على أنه أحد العلوم الاجتماعية والإنسانية، نظرًا لاشتغاله في الجانب الاقتصادي المتفاعل مع الأبعاد الإنسانية (الفردية) والأبعاد الاجتماعية (الجماعية) ضمن الحياة البشرية. إلا أن اعتماد علم الاقتصاد على النماذج الرياضية والإحصائية بشكل صارم كما في «الاقتصاد الرياضي» أو «الاقتصاد القياسي» يجعل علم الاقتصاد من أقرب العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى «العلوم البحتة»، وهذه سمة قد يراها البعض إيجابية في حين يراها الآخرون سلبية.

لشرح مبسط لماهية الاقتصاد، شاهد الفيديو بعنوان: Whats is Econmics?
www.youtube.com/watch?v=2YULdjmg3o0

وعلم الاقتصاد له صلة مباشرة وغير مباشرة بعلوم كثيرة، كالرياضيات والإحصاء كما أوضحنا، بجانب علم الفيزياء (كفكرة التوازن أو المرونة) وعلم الاجتماع (كعلاقات العمل وتوزيع الدخل) وعلم النفس (كسلوك المستهلك) والأنثروبولوجي (كأنماط الإنتاج) والسياسة (كعلم الاقتصاد السياسي) والتاريخ (كتاريخ الفكر الاقتصادي) والجغرافيا (كالموارد الاقتصادية) وإدارة الأعمال (بوصف المنظمة كيانًا اقتصاديًّا)[٢٠٥].

صندوق V - I الاقتصاد في الفكرين اليوناني والعربي: أرسطو وابن خلدون نموذجاً

- من المؤشرات الدالة على ترسخ الاهتمام بعلم الاقتصاد في الفكر اليوناني حديث أرسطو - على سبيل المثال - عن جوانب اقتصادية عديدة، ومن ذلك تقريره أن «أسوأ شيء في كسب النقود وأبغضه هو الربا .. لأن النقود قُصد بها أن تستعمل في التبادل لا أن تُزاد عن طريقة الفائدة»، ولاعتبارات أخلاقية تتصل باستقطاع النقود من الفئات الأقل ثروة[١].
- وفي الفكر العربي الإسلامي نجد مثلاً إسهامات العلامة الكبير ابن خلدون، ومنها أنه يعد العمل سبب اكتساب الثروة حيث يقول: إنما المكاسب هي قيم الأعمال، فإذا كثرت قيمها بينهم كثرت مكاسبهم. كما أن ابن خلدون يشدّد على أهمية «الملكية الفردية» وأنها غريزة وضرورة للإنتاج، وهذا يعني أنه قد حقق سبقاً علمياً فيما يسمى بـ «نظرية قيمة العمل» Labour Theory of Value التي تنسب عادة لآدم سميث، فضلاً على إسهاماته في تحديد وظائف النقود ومسائل في الاقتصاد الدولي[٢].

المصدر:

(١) جالبريث (٢٠٠٠)، تاريخ الفكر الاقتصادي، ص ٢٦.

(٢) البطاينة ومساعدة (٢٠٠٦)، آراء ومواقف ابن خلدون في المسائل الاقتصادية.

٧-١-٢ أقسام الاقتصاد

قبل الحديث عن أقسام علم الاقتصاد، لا بد من الإشارة إلى أن هنالك نزعتين محوريتين تؤثران في جوانب عديدة في هذا العلم، وهما:

- النزعة الوضعية التي تؤسس ما يسمى بـ «الاقتصاد الوضعي» أو «البرغماتي» Positive Economics، وتزعم تلك النزعة أنها ترتكز على الحقائق كما هي، لا على الأهداف المتوخاة أو الأفكار أو وجهات النظر حيال المسائل الاقتصادية.
- النزعة المثالية التي تؤسس ما يسمى بـ «الاقتصاد المثالي» أو «المعياري» Normative Economics، وتقرر بأنها تراعي الغايات المستهدفة والأطر الفكرية والقيمية، وتؤمن بأنها مرتكز في علم الاقتصاد.

ومنظور الاستدامة الذي نتبناه في هذا الكتاب يميل إلى تغليب «النزعة المثالية» بإبراز الأهداف التنموية المتوخى تحقيقها ضمن إطار فلسفي وفكري وقيمي معين، ولا يعني هذا مجافاة الحقائق أو النتائج التي تثبت بطرق علمية صحيحة، وإنما إيلاء العناية للأبعاد الغائية والقيمية في الفعل الاقتصادي، مثلاً القول بحقيقة ترسخ سلوك الأنانية لا يعني الاستسلام لهذا السلوك بما يؤدي إلى تبني ما أسميناه بـ «التنمية الجائرة بيئيًّا» أو «التنمية المتوحشة» (كما في الفصل السادس)، إذ يجب الاتكاء على البعد الغائي الكلي النهائي للتنمية في سياق يؤول بنا إلى تبني «الاستدامة» في كافة جوانبها البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويقسَّم الاقتصاد عادةً إلى فرعين كبيرين، وهما:

٧-١-٢-١ الاقتصاد الجزئي

الاقتصاد الجزئي Microeconomics، ويُعنى بالجوانب الاقتصادية على المستوى الجزئي أي الفردي كالقرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنتج والمستهلك والعرض الجزئي والطلب الجزئي وسعر السلعة وأشكال المنافسة.

٧-١-٢-٢ الاقتصاد الكلي

الاقتصاد الكلي Macroeconomics، ويهتم بالجوانب الاقتصادية على المستوى الكلي أي الجماعي أو الوطني كالقرارات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي GDP والعرض الكلي والطلب الكلي والمستوى العام للأسعار وعرض النقود والبطالة.

٧-١-٢-٣ أقسام أخرى للاقتصاد

يمكن تقسيم علم الاقتصاد إلى عدة فروع أخرى، ومنها:

١- الاقتصاد الرياضي Mathematical Economics أو القياسي Econometrics.
٢- الاقتصاد السياسي Political Economics.
٣- الاقتصاد الزراعي Agricultural Economics.
٤- المالية العامة.
٥- الاقتصاد الدولي.
٦- حقول جديدة كالاقتصاد البيئي والاقتصاد الأخضر.

٧-٢ مفاهيم اقتصادية أساسية

٧-٢-١ مدخل إلى الأنظمة الاقتصادية

يشير النظام الاقتصادي إلى:

مجموعة الأطر الفلسفية والقواعد التي تحكم التفاعل والتأثير بين الاحتياجات البشرية والموارد اللازمة للوفاء بها.

ويؤكد بعض الاقتصاديين على أن أي نظام اقتصادي يتكون من ثلاثة عناصر، وهي[٢٠٦]:

- **العنصر الثقافي /الروحي**، ويتضمن الأفكار والفلسفات والبواعث والدوافع التي تقف خلف السلوك الاقتصادي.
- **العنصر الاجتماعي**، ويتضمن العوامل الاجتماعية والحقوقية التي تحدد ملامح النظام الاقتصادي ومقوماته والعلاقات بين عناصر النظام.
- **العنصر المادي**، ويعكس مستوى التقدم في وسائل الإنتاج التي توصلنا إلى السلع والخدمات.

obeikandi.com

وهنالك أنظمة اقتصادية عديدة، ومنها[٢٠٧]:

٧-٢-١-١ الرأسمالية

الرأسمالية Capitalism فلسفة تؤمن بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (رأس المال، الأرض، الثروة)، ويكون الإنتاج لصالح الملاك، وتتأسس الرأسمالية على الملكية الفردية والسوق الحر والإنتاج من أجل الربحية. ومن أبرز مساوئ الرأسمالية أنها تؤدي إلى تفاوت شديد في الثروات بجانب الكساد والبطالة والاحتكار. وللحد من تلك المساوئ يؤيد البعض تطبيق «الرأسمالية المقيدة» عبر فرض الضرائب للتقليل من التفاوت في الدخول والثروات والعمل على تأميم المشروعات ذات الأهمية الحيوية في الاقتصاد الوطني (القومي). وعادة ما توصف التطبيقات الصارمة للرأسمالية بـ «التحررية» أو «الليبرالية الاقتصادية» Liberalism.

٧-٢-١-٢ الاشتراكية

الاشتراكية Socialism هي مزيج من الأفكار والمفاهيم الفلسفية والتنظيمات والوسائل التي تتوخى الوصول إلى ملكية المجتمع ككل لوسائل الإنتاج، على أن يتولى المجتمع إدارتها بما يحقق صالح الجميع وتحقيق المساواة. والاشتراكيون يؤمنون بوجوب أن تحل الاشتراكية بدل الرأسمالية وذلك بنزع الملكية من أصحاب رؤوس الأموال لتكون مملوكة للناس الذين يمثلون طبقة واحدة وهي طبقة الكادحين، كما أنهم يؤمنون بأن العمل هو الأساس الشرعي للتملك. ويعد التطبيق الكامل لهذا النظام نوعًا مما يمكن تسميته بـ «مركزية الدولة» Etatism أي هيمنة مطلقة للحكومة على جميع الشؤون الاقتصادية.

٧-٢-١-٣ النظام المختلط

يشير النظام المختلط Mixed Economy إلى ذلك الاقتصاد الذي يجمع بين سمات الرأسمالية والاشتراكية، عبر إقرار الملكية الفردية لوسائل الإنتاج بجانب الملكية العامة لبعض المشروعات الحيوية. وتختلف الأنظمة المختلطة من حيث سماتها وأطرها الفكرية والعملية.

٧-٢-١-٤ الاقتصاد الإسلامي

يستمد هذا الاقتصاد مبادئه وقواعده من الدين الإسلامي، ويعكس الفلسفة الاقتصادية الإسلامية التي تؤمن بأن الاقتصاد «علم أخلاقي» بامتياز، ومن المبادئ التي ينفرد أو يتميز بها هذا النظام: تقريره للمشاركة في المخاطرة (ومن ثم منع الفوائد الربوية بكافة أشكالها)، وإقرار الزكاة، ومنع الاحتكار، مع التوازن بين المصالح الخاصة والعامة على ألا تُقدَّم الخاصةُ على العامة، ويقر الاقتصاد الإسلامي بالملكية العامة والخاصة وفق ضوابط معينة، كما يسعى لبناء اقتصاد قائم على استثمار حقيقي مباشر وتحريك الأموال في الدورة الاقتصادية بمشروعات زراعية وصناعية وإنتاجية ونحوها. وقد راج استخدام العديد من الأدوات الاقتصادية والمالية والتمويلية الإسلامية في عدد متزايد من الدول والبنوك، نظرًا للطلب المتنامي على هذه الأدوات والنتائج الإيجابية التي بات يحققها.

٧-٢-٢ الأنظمة الاقتصادية والعولمة

مما لا شك فيه أن «الرأسمالية» هي الأكثر تأثيرًا في السياق الاقتصادي الدولي، على أن أكثر الأنظمة الاقتصادية في العالم يصعب حشرها تمامًا في النظام الرأسمالي بصبغته الكاملة أو المطلقة، ولذا فهي أقرب إلى الأنظمة الاقتصادية المختلطة، مع غلبة السمات والآليات الرأسمالية من حيث المفاهيم والتطبيقات. وقد أسهمت ظاهرة العولمة Globalization في تعميم المفاهيم والتطبيقات الرأسمالية.

يصعب استدعاء مصطلح «العولمة» دون أن نستحضر فكرة «مارشال ماكلوهان» في خمسينيات القرن العشرين، والمتمثلة في فكرة: «القرية الكونية» Global Village، التي تشير إلى السرعة الفائقة في انتقال المعلومات فيما بين الدول بطريقة تجعل من العالم كله «قرية صغيرة». ولعل من أهم آثار العولمة ما نسميه بـ «اللاحدودية»، حيث إنها ظاهرة تتجه إلى إلغاء الحدود فيما بين الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والدول وتعميم «قوالب ثقافية وقيمية» معينة، من جراء تأثير ثورة الاتصالات والتقنية وعبر وسائل التدويل المختلفة في الاقتصاد وغيره كالشركات متعدية الجنسيات Multinational Companies أو الشركات العابرة للقارات TNCs ونفوذها المتنامي وسيطرتها على مفاصل اقتصادية كثيرة في جميع دول العالم.

تهيمن القوى الغربية وبالأخص الأمريكية على كثير من تروس العولمة، مما أوجد مفاهيم فرعية للعولمة كـ «الأمركة» Americanization. ولعل من أهم تروس العولمة الاقتصادية التي تحركها الولايات الأمريكية،وتؤثر فيها بشكل كبير: الشركات العابرة للقارات TNCs التي يصفها البعض بأنها «رأس المال العالمي»، حيث تمثل قرابة ٨٠٪ من التجارة الدولية، وتمتلك أكثر من ٣٣٪ من الأصول الإنتاجية في العالم و٧٥٪ من الإمكانات العالمية في مجال «البحوث والتطوير» R&D، وقد بلغ إجمالي إيرادات أكبر ٥٠٠ شركة في عام ١٩٩٥م ما يزيد على ١١,٣ ترليون دولار، وهو يمثل ١٧١٪ من الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية و٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعالم[٢٠٨].

وفي عام ٢٠٠٢ قدرت مبيعات أكبر ٢٠٠ شركة بنحو ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعالم. وفي عام ٢٠١٠ بلغت إيرادات شركة «وول مارت» Wal-Mart وشركة «إكسون موبيل» Exxon Mobil وشركة «شيفرون» Chevron : ٤٠٨ ، ٢٨٥، ١٦٤ مليار دولار على التوالي في حين أن الناتج الإجمالي المحلي في النرويج وجنوب أفريقيا واليونان والعراق بلغ ٤١٤، ٣٦٤، ٣٠٥، ٨٢ مليار دولار على التوالي[٢٠٩]. ومع كل هذه الإيرادات والأرباح المرتفعة، لا توظف تلك الشركات سوى نسبة صغيرة جدًّا من إجمالي القوى العاملة في العالم، حيث توظف فقط ٠,٨٢ ٪، علمًا بأن الرئيس التنفيذي لشركة «شيفرون» قد تقاضى ما قيمته ٣٧ مليون دولار كتعويضات في ٢٠٠٥، في حين حصل نظيره في شركة «إيسكون موبيل» على ٤٠٠ مليون كحزمة تعويضات وتقاعد[٢١٠].

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين أكبر الشركات ٥٠٠، هنالك ١٣٢ شركة أمريكية و٧٣ صينية و٦٨ يابانية و٣٢ فرنسية و٣٢ ألمانية و٢٦ بريطانية[٢١١]. وبجانب التأثير الجوهري للشركات الكبيرة على الجوانب الاقتصادية والسياسية، هنالك تحكم كبير وبصورة مباشرة في كثير من الأحيان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل: «البنك الدولي للإنشاء والتعمير» IBRD و«صندوق النقد الدولي» IMF و«منظمة التجارة العالمية» WTO.

ووفق التوصيف السابق، خضعت العولمة لانتقادات حادة من قبل الكثير من الباحثين والمفكرين، ومنهم باحثون غربيون كـ «جون جراي» –بروفيسور في السياسة في جامعة أكسفورد– الذي يحذر من خطورة عولمة الرأسمالية، حيث يرى بأنها ستجلب حروبًا وصراعات وفقرًا في وقت لن تمكّن فيه القوى الغربية من فرض قوالبها الثقافية والقيمية، معتبرًا أنه من العسير القول بإيجاد نظام اقتصادي رأسمالي عالمي موحد باعتباره النمط الاقتصادي الأوحد[٢١٢].

ومن الواضح أن العالم يتجه إلى كوارث بيئية وقيمية في حالة استمرار مثل هذه العولمة التي ترسخ «التنمية المتوحشة»، وتسعى إلى تمكينها من مفاصل الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يدفع بأسئلة محورية، ومنها: ألا يمكن صناعة قيم حضارية جديدة تعيد للنظام العالمي الاقتصادي أخلاقيته وإنسانيته وعدالته؟ هل ثمة فرصة لأن تكون القيم الحضارية العربية الإسلامية بديلاً في هذا الاتجاه؟ وكيف يتم بلورتها وإنضاجها وتسويقها؟ وما دور السياسة والثقافة والاجتماع والإعلام في كل ذلك؟

٧-٢-٣ السياسات الاقتصادية

في الفضاء الاقتصادي، هنالك العديد من السياسات التي يتم تبنيها لتحقيق أهداف اقتصادية جوهرية، ومن أهمها ما يلي[٢١٣]:

٧-٢-٣-١ السياسة المالية

تهتم السياسة المالية Financial Policy بالمسائل المالية ذات الصلة بالنشاط الحكومي الإنفاقي والإيرادي، بما في ذلك الموازنة العامة (ميزانية الدولة) وعمليات الاقتراض وكيفية استخدامها لتلك الأنشطة لتوجيه الاقتصاد العام وتحقيق أهداف محددة.

٧-٢-٣-٢ السياسة النقدية

تُعنى السياسة النقديةMonetary Policyبالمسائل التي تنظم شؤون النقود، ويدخل في ذلك تحديد أنواع النقود المتداولة والقاعدة النقدية المتبعة والقواعد المنظِّمة لإصدار النقود والسعر القانوني المحدد لمختلف أدوات الوفاء، كما تنظم هذه السياسة كل ما يتعلق بالمنطقة النقدية Monterey Zone كمنطقة الجنيه الإسترليني.

٧-٢-٤ العرض والطلب

يقول البعض: إن الاقتصاد هو «قانون العرض والطلب»، نظرًا للأهمية المحورية لفكرة العرض Supply والطلب Demand وبالأخص في الاقتصاد الرأسمالي الذي يتأسس على حرية

الأسواق. والسوق هو الفضاء أو الآلية التي يتعامل من خلالها بائع ومشترٍ وفق طريقة معينة. والبائع أو المنتج هو الذي يمثل جانب العرض، في حين يمثل المشتري أو المستهلك جانب الطلب في السوق (انظر الصندوق ٧-٢).

صندوق ٧ - ٢ كوب شاب في مقهى وفكرة العرض والطلب!

حين يطلب البعض كوبًا من الشاي في مقهى في مدينة الرياض، فقد لا يتصور عدد الأنشطة الاقتصادية التي تمت كي يحصل على هذا الكوب، فثمة حالات عديدة للعرض والطلب قد حدثت بالفعل، فمثلاً الشاي قد يكون معروضًا في الهند (عرض) وتم شراؤه من قبل تاجر خليجي (طلب)، ثم قام بعرض الشاي مرة أخرى في السوق (عرض) ليشتريه تاجر سعودي (طلب)، ليقوم بدوره بعرضه في السوق السعودية (عرض) حيث اشتراه موزع في جده (طلب)، وقام هو الآخر بعرضه مرة أخرى في سوق الرياض (عرض) ليشتريه صاحب ذلك المقهى (طلب)، هذا من جهة الشاي، وقل مثل هذا الكلام للكوب الزجاجي أو القرطاسي الذي قد يكون قد أنتج وعرض في إنجلترا ثم جلب إلى دبي وهكذا بالنسبة للسكر والملاعق ونحوها، وكل ذلك يحدث وفق قانون العرض والطلب في سوق معقد من حيث التسعير Pricing والمنافسة Competition.

وهنالك العديد من القواعد التي يمكن استنتاجها في ضوء قانون العرض والطلب، ومنها على سبيل المثال[٢١٤]:

- يقل الطلب على السلع والخدمات إذا ارتفت أسعارها وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى كالدخل ودرجة الاحتياج للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع والخدمات المنافسة.
- إذا ارتفع السعر فإن العرض للسلع والخدمات يزداد، حيث يرغب المنتجون في زيادة أرباحهم باستغلال أوقات زيادة الأسعار، والعكس صحيح وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى كأسعار المواد الخام والضرائب والإعانات التي يحصل عليها المنتجون وأسعار السلع والخدمات البديلة.
- ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع العرض (قانون العرض)، ولكن بقاء هذه الأسعار مرتفعة سيؤدي إلى انخفاض الطلب (قانون الطلب)، مما يقود الوضع إلى تفاعلات اقتصادية تؤدي في نهاية المطاف إلى ما يسمى بـ «توازن السوق» التي تعكس حالة

من الاستقرار على أسعار معينة وكميات معروضة ومطلوبة بشكل ملائم للمنتجين والبائعين وللمستهلكين والمشترين على حد سواء. ويعني هذا أن التوازن بين العرض والطلب يحدث في حالة تساوي الكمية التي يستطيع المشتري شراءها مع الكمية التي يستطيع البائع عرضها بسعر معين يسمى «سعر التوازن».

وكل ما سبق، يعني أن قانون العرض والطلب يفيد وفق الفكر الاقتصادي في الإجابة على الأسئلة التالية:

- ماذا ننتج؟
- كيف ننتج؟
- لمن ننتج؟

وتجدر الملاحظة أن حديثنا السابق كان ينصب على العرض والطلب بالنسبة لسلعة أو خدمة ما، ولذا فهو يتم في نطاق «الاقتصاد الجزئي»، أما إذا جمعنا الكميات المعروضة والمطلوبة لجميع السلع والخدمات في اقتصاد ما فإننا نكون إزاء «العرض الكلي» Aggregate Supply و«الطلب الكلي» Aggregate Demand مما ينقلنا إلى مستوى «الاقتصاد الكلي».

٧-٢-٥ النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

هنالك من يرى أن هنالك ترادفًا بين مفهومي «النمو الاقتصادي» و«التنمية الاقتصادية»، وثمة من يؤكد على وجود فروقات بينهما. وعند القول بعدم الترادف، فإنه يمكننا التعريف بكل مفهوم كما يلي[٢١٥]:

٧-٢-٥-١ النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي، بما يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الحقيقي. وفي هذا التعريف نلاحظ التركيز على وجوب تحقق زيادة في متوسط دخول الأفراد، إذ لو ارتفع الناتج المحلي الإجمالي دون زيادة متوسط دخول

obeikandl.com

الأفراد فإن ذلك لا يعني أن نموًا اقتصاديًّا قد تحقق. وهذا يتطلب تحقيق معدلات نمو اقتصادي تفوق معدلات النمو السكاني، فضلًا على وجوب محاربة الفساد كي لا يتم التهام الزيادات من قبل دوائر الفساد بمختلف أشكالها وقوالبها.

٧-٢-٥-٢ التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي العملية التي تنتقل عبرها الدول من حالة التخلف إلى حالة التقدم الاقتصادي. ويتطلب هذا إحداث تغييرات جوهرية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، مع اتسام الاقتصاد الوطني بالنمو الذاتي، وهذا يتطلب تخلصًا من «التبعية التنموية».

٧-٢-٥-٣ النمو والتنمية الاقتصادية: تحيزات وإشكاليات

مع إيضاح مفهومي «النمو الاقتصادي» و«التنمية الاقتصادية»، نشير إلى أنهما يعتمدان على حزمة من المعايير والمؤشرات التي تقيس مستويات النجاح في تحقيقهما، وتنحاز تلك المعايير والمؤشرات إلى الجوانب المالية والاقتصادية والكمية كمعيار الدخل الوطني ومعيار متوسط الدخل الفردي ومعادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي. ومثل هذا الانحياز ولَّد إشكاليات كبيرة، ومنها إشكاليات مفاهيمية، فمثلاً ما المقصود بالتقدم؟ بجانب إشكاليات إنسانية وبيئية عديدة، ولعلنا في المحور القادم نجلي بعض تلك الإشكاليات.

٧-٣ من الربحية المطلقة إلى الربحية الأخلاقية

٧-٣-١ الفكر الاقتصادي التقليدي والربحية المطلقة

أوضحنا في أكثر من موضع في هذا الكتاب أن الفكر الاقتصادي في نسقه العام لا يقيم للبيئة وزنًا في قوانينه وتحليلاته، وقد تجلى ذلك في جوانب عديدة، ويمكن لنا التعرض لبعض هذه الجوانب بشكل مختصر. فلسفة الأعمال وفق القالب الاقتصادي التنموي الرأسمالي قائمة على «تعظيم الأرباح» Profit Maximization، ونحن نقر بالأهمية القصوى لتحقيق الأرباح لمنظمات

الأعمال والعمل على استدامتها وزيادتها، غير أن تلك التنمية لم تكتف بهذا الأمر بل راح بعض منظريها يبررون نهج «الربحية الجشعة» عبر سوق ادعاءات ظنية تقرر أن منظمات الأعمال إذا حققت مصلحتها بمثل هذه الربحية فإنها تحقق مصلحة المجتمع ككل، مع المطالبة بمنح تلك المنظمات الحرية الكاملة والاستقلالية التامة في ممارسة أنشطتها.

ومما يؤكد ما سبق، أن «آدم سميث» قد أشار مبكرًا في كتابه «ثروة الأمم» عام ١٧٧٦م إلى مفهوم «الأيدي الخفية» Invisible Hands، الذي مفاده: أن منظمات الأعمال وهي تعمل لتحقيق مصلحتها فإنها تحقق أيضًا مصالح المجتمعات التي تعمل بها في دائرة يؤكد فيها سميث على أن المنظمة هي «المولِّدة للثروة» Originator of Wealth[٢١٦]. وجاء «ملتون فريدمان» ليشدد على ضرورة أن تعمل المنظمات في ضوء مبادئ الاقتصاد الحر وليس في ضوء أي مبادئ أخرى كالمسؤولية الاجتماعية[٢١٧].

هذه الطروحات التبريرية تصادم بشكل سافر الأطر الأخلاقية في المجال الاقتصادي التنموي، وتوجد احتمالات بتوسع الاختراقات الأخلاقية من قبل منظمات الأعمال المعاصرة التي ظفرت بقسط كبير من الحرية والاستقلالية، وقد استحال بعضها إلى إمبراطوريات ضخمة وفاق تأثير بعضها تأثير الحكومات والجيوش الجرارة، وتزداد خطورة تلك المنظمات العملاقة إذا تذكرنا أنه لا يوجد «دستور أخلاقي عالمي»، مما يجعل بعض الممارسات للشركات عابرة القارات غامضة أو لا تحظى بإجماع أو قبول عالمي من حيث تحديد مستوى أخلاقيتها، والحقيقة أن ذلك يُوجد «مشجبًا» تعلّق عليه بعض المنظمات خروقاتها الأخلاقية، أي أنها تتحجج بعدم وجود موانع أخلاقية لممارساتها اللاأخلاقية، ومنها قراراتها التنموية المتوحشة التي قد تكون على حساب البيئة واستدامتها.

التحليل السابق يتوفر على قدر من العمق، غير أنه لا يكفي لتفتيت التعقيد المحيط بتلك المشكلة، مما يدفعنا إلى التعمق أكثر ومحاولة النفاذ إلى جوهر المشكلة. في اعتقادي أن أحد المسارات التي يمكن أن توصلنا إلى ذلك أن ننظر إلى المسألة من خلال «منظور التحيز»، الذي يسعى جاهدًا للتعرف على التحيزات الضمنية وراء الأفكار والنماذج والفلسفات في ضوء الإطار الثقافي والقيمي المشكِّل لها. ومن أهم التحيزات الضمنية وراء فكرة الربحية لمنظمات الأعمال ما يسميه البعض بـ «النمو» Growth أو «التقدم» Advancement الذي ينحاز إلى الإشباع المادي

وتغليب أبعاد المنفعة واللذة ويقاس وفق بعض المعايير ذات النزعة الكمية كالناتج المحلي الإجمالي GDP[٢١٨]، مع تهميش كثير من الأبعاد الإنسانية والاجتماعية، ولا سيما أن مفهوم «النمو» أو «التقدم» يسير بالمجتمعات الإنسانية في مسار يستهدف مزيدًا من النمو أو التقدم، وهذا النمو أو التقدم يدفعنا إلى نمو أو تقدم آخر ، فكأن النمو أو التقدم أصبح وسيلة وهدفًا بحد ذاته، وهذا يعني أن الإنسان ينجر إلى أن يكون عاملاً في «ورشة كبيرة»، في دائرة من التنافسية المحمومة التي تكون على حساب «إنسانية الإنسان» في بعض الأحيان أو لنقل «سعادة الإنسان وطمأنينته»، ليس ذلك فقط بل تكون على حساب أخلاقياته في أحيان كثيرة، ويدخل في ذلك التدمير الهائل الذي يطال كوكب الأرض، حيث يتعرض لاستخدامات بشعة تعمل على تلويثه وتشويهه وتعريضه لأخطار متزايدة، خاصة أن الأرض في نظر البعض ليس لها محامون يدافعون عنها ويتولون رفع قضايا قانونية ضدهم، مما يجعلهم مستمرين في سلوكياتهم غير الأخلاقية في مجال الإدارة والأعمال والاقتصاد والتنمية والاندفاع المحموم صوب التطوير المستمر الذي يضمن لهم حدًّا يُبقيهم في دائرة «النمو» أو «التقدم» والقدرة على منازلة الآخرين (أي المنافسة)[٢١٩].

ومما يتسبب في زيادة احتمالات الخروقات الأخلاقية في مجال الإدارة والأعمال والاقتصاد والتنمية تزايد معدلات التنافس والتعقيد والغموض أمام منظمات الأعمال والاستثمار، ولذلك كله تندفع بعض المنظمات إلى اقتراف بعض الانتهاكات للأبعاد الأخلاقية، وقد يقع قدر من الالتباس وعدم القدرة على التمييز بين ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي في بعض المواقف. ومع ممارسة تلك الخروقات الأخلاقية، فإن البعض قد يتجه إلى تسويغ ما يقومون به، لكي يتخلصوا من التوتر الناشئ من الصراع والتناقض بين: مبادئ الإنسانوقيمه من جهة، وسلوكياته وتصرفاته من جهة ثانية، وذلك حسب نظرية «التنافر المعرفي» Cognitive Dissonance[٢٢٠].

٧-٣-٢ نحو تبني «الربحية الأخلاقية»

نحن بأمس الحاجة إلى صناعة فكر جديد (نموذج جديد) لمنظمات الأعمال يتجاوز تتبع الأسباب الصغيرة التي تتولد من السبب الرئيس الذي جهدنا في تفكيكه فلسفيًّا، وأشرنا إلى بعض أجزائه، ولعل من أبرز الأبعاد الأساسية لذلك الفكر الجديدما طرحه «عبدالله البريدي» في بحث دولي، حيث يشدد على حتمية الانتقال من فكرة «الربحية المطلقة» Absolute Profit لمنظمات

الأعمال إلى «الربحية الأخلاقية» Ethical Profit، وهذا يعني الكف عن حقن عقول شباب الأعمال والمستثمرين الجدد والطلاب في كليات إدارة الأعمال والتجارة والاقتصاد وغيرهم بمفاهيم «الربحية المطلقة»، التي تزعم أن الهدف النهائي أو شبه النهائي لمنظمات الأعمال هو «تعظيم الأرباح» في سياق فلسفي إداري يقوم على منظور إستراتيجي يؤكد على أهمية «سحق المنافس» وتوجيه الضربة القاضية له، والرفع من شأن «الإستراتيجيات الهجومية» بكافة أشكالها كما في أدبيات الإدارة الإستراتيجية StrategicManagement. وهذا الأمر يوضح لنا بعدًا آخر لهذا الفكر الجديد، ويتمثل في تعميق الأبعاد التعاونية والتكتل الموجه لخدمة المجتمع العام وليس التكتل المراد به الظفر بأسباب القوة والاحتكار في السياق الاقتصادي[٢٢١].

ما سبق يعني أن الفكر الجديد يقوم بقلب المقولة السابقة التي تقول: إن تحقيق المنظمات لمصلحتها (أي للأرباح) يفضي إلى تحقيقها لمصالح المجتمع ككل، لتصبح تلك المقولة كما يلي:

المنظمات التي تفلح في تحقيق مصالح المجتمع فإنها تحقق مصالحها بشكل مميز وبأسلوب أخلاقي راقٍ.

وقد يتطلب ذلك الانتقال من منظور «الربحية قصيرة الأجل» Short-Run Profits المصحوب بأخلاقية قليلة إلى منظور «الربحية طويلة الأجل» Long-Run Profits ذي الأخلاقية العالية. وهنا لا بد من أن نجيب على سؤال استباقي مفاده: أطروحة الانتقال من الربحية المطلقة إلى الربحية الأخلاقية تتجه إلى الأسلوب الوعظي الذي قد لا يجدي مع بعض الشرائح الاقتصادية والاستثمارية؟

والجواب بكل بساطة: هو أن نعيد توجيه السؤال: لماذا لا يجدي؟ ما الذي يمنع من تحقق ذلك؟ فالمنظرون في كليات الأعمال والاقتصاد حين يؤمنون بهذا المنظور ويدمجونه في مقرراتهم الدراسية وكتبهم المرجعية فإنهم سينجحون في إعادة توجيه بوصلة التفكير لدى البعض على أقل تقدير، وسيخرج من هولاء نماذج تحتذى في مجال الممارسة الإدارية الاحترافية الأخلاقية التي تنجح في تحقيق الرهان الأصعب المتمثل في تغليب مصالح المجتمع والانحياز لها وتغليب منظور استدامة الموارد والتفكير الأخضر الذي يحافظ على البيئة وينميها، ويحفظ للإنسان توازنه واحتياجاته النفسية والاجتماعية، بعيدًا عن مطاردة وضغوط «عربة التقدم» أو «عربة

النمو» التي تسعى إلى تحويل المجتمعات الإنسانية إلى عمال بائسين والسماح للتقنية بفرض إمبرياليتها على حياتنا المعاصرة، وكل ذلك يعني استعادة الغائية في سياقاتها المستحقة، أي أن النمو الاقتصادي مجرد وسيلة لغاية أكبر وهي سعادة الإنسان وكرامته وطمأنينته.

قد يرى البعض بأنه هذا الطرح ساذج ولا يؤدي إلى نتائج ذات قيمة لخروجه على ما يعتقدون أنه يمثل «الطبيعة البشرية»، مما يجعلني أذكرهم بأننا نحن من البشر أيضًا ونتبنى مثل هذه الأطروحة التي تعيّشنا إنسانيتنا الحقة، وتجعلنا نتمرد على الصور البشعة التي خلقت للإنسان وحولته إلى ذئب كاسر أو ثعلب مخادع أو دب مفترس. كلا، فنحن ما زلنا بشرًا، ولنا قلوب تخفق بالإيمان والرغبة الصادقة في أن نحقق سعادة داخلية وتوازنًا كافيًا في حياتنا. نعم هذا أمر ممكن للغاية. طبعًا لمن يمتلك قناعة بأصل الأطروحة الإنسانية التي نتوجه بها إلى إعادة تشكيل بوصلة التفكير ومنظومة القيم لدى الشرائح الاقتصادية والاستثمارية.

وما سبق يجعلنا نستدعي فكرة «مجلس مستقبل العالم» World Future Council (WFC) حيث تنادى مجموعة من المفكرين على مستوى العالم وأدركوا ما نعانيه الآن من انتهاكات بيئية خطيرة، وحاولوا تجاوز أساليب التفكير البالية، وتوصلوا إلى فكرة خلاّقةاكتسبت دعمًا عالميًّا متزايدًا، وتتمثل تلك الفكرة في إنشاء منتدى جديد لقيادة الكون يطلق عليه WFC ، يجتمع فيه القيادات الأخلاقية وأعضاء الهيئات التشريعية القومية ومواطنون مستنيرون. وقد طرحوا أسئلة جوهرية، مثل[٢٢٢]:

- من الذي سيهتم بالبحث عن خطة طويلة المدى لحياة الجميع، بينما كلٌّ منشغلٌ بالسعي خلف احتياجاته ومتطلباته العاجلة؟
- ومن الذي سيرفع صوت قيمنا المشتركة، ويتأكد من أن السياسة العالمية تعكس المبادئ الأخلاقية؟

وقد أجابوا بالقول: إن WFC سيتولى هذه المهمة العسيرة، وسيعمل على تشكيل مجلس يضم مئة من الشخصيات القيادية الأخلاقية المحترمة وسيعملون في هذا الاتجاه، وسوف يصدرون التوصيات السياسية التي ستكون بمثابة البوصلة الأخلاقية التي ستوجهنا نحو عالم أكثر عدلاً وإنصافًا وصحة. إن مجلسًايُنتظر منه أن يلعب دورًا بمثل هذه الأهمية لم يكن ليتكون إلا من خيرة الناس على مستوى العالم[٢٢٣].

هولاء المفكرون أصبحوا أكثر فاعلية في هذا المحفل الأخلاقي الكوني، وهم يجهدون إلى تكوين ما نسميه بـ «قبيلة كونية أخلاقية» لتناصر قدر استطاعتها قضايا البيئة وتحافظ عليها من خلال «ولاية أخلاقية» وليست سياسية، لتحفظ للأجيال القادمة بعض حقوقها وتعرف للإنسانية الحقة قدرها، ولتعبر عن ضمير العالم (www.worldfuturecouncil.org). هل يوجد شيء يمنعنا من تكوين تكتل فكري أخلاقي في سياق الإدارة والأعمال والاقتصاد والتنمية،يسعى إلى إعادة ضبط بوصلة منظمات الأعمال والاستثمار والاقتصاد،وتوجيه مسار تفكيرها وصبغه بالأخلاقية؟.

قطعًا لا شيء يمنعنا من ذلك، طبعًا مع ضرورة تفعيل الأطر القانونية الملزمة بطبيعة الحال، فالمنظور الذي نطرحه لا يقلل من أهمية التكامل في تحقيق ما نصبو إليه، فالأبعاد الأخلاقية لوحدها لا تكفي، فنحن بحاجة إلى منظومة متكاملة من الأخلاق والوعي والتشريعات ونحو ذلك، وهذا ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني عشر.

obeikandl.com

ملخص الفصل السابع

يمكن تلخيص أبرز النقاط الواردة في هذا الفصل عبر الآتي:

- الإنسان اقتصادي بطبعه، فهو ميال إلى تعظيم ثرواته وزيادة إنتاجيته وموارده أيا كانت، والعمل على تنميتها، كما أن دوافع التملك فطرية.
- علم الاقتصاد هو الحقل الذي يدرس الثروات وكيفية تنميتها، أو هو: الحقل الذي يعنى بتحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع وفق آليات محددة. أو الحقل المعني بكيفية إشباع الحاجات الإنسانية عبر استخدام موارده النادرة أو المحدودة. أو أنه الحقل الذي يركز على العلاقات الإنتاجية وقوانين تطورها. أو أنه ذلك الحقل الذي يركز على «المبادلة» أو «الندرة».
- يقسم الاقتصاد إلى فرعين كبيرين، وهما:
الاقتصاد الجزئي Microeconomics والاقتصاد الكلي Macroeconomics.
- الاقتصاد الجزئي يُعنى بالجوانب الاقتصادية على المستوى الجزئي أي الفردي.
- الاقتصاد الكلي يهتم بالجوانب الاقتصادية على المستوى الكلي أي الجماعي أو الوطني.
- في السياق الاقتصادي، هنالك العديد من السياسات التي يتم تبنيها لتحقيق أهداف اقتصادية جوهرية، ومن أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية.
- يشير النظام الاقتصادي إلى: مجموعة الأطر الفلسفية والقواعد التي تحكم التفاعل والتأثير بين الاحتياجات البشرية والموارد اللازمة للوفاء بها. ومن أهم الأنظمة الاقتصادية: الرأسمالية والاشتراكية والمختلطة والإسلامية.
- يقرر البعض بأن الاقتصاد هو «قانون العرض والطلب»، نظرًا للأهمية المحورية لفكرة العرض Supply والطلب Demand وبالأخص في الاقتصاد الرأسمالي الذي يتأسس على حرية الأسواق.
- السوق هو الفضاء أو الآلية التي يتعامل من خلالها بائع ومشترٍ وفق طريقة معينة.
- يزعم الفكر الاقتصادي في نسقه العام – الرأسمالي – أن الهدف الأسمى لمنظمات الأعمال هو تحقيق الربحية. ومثل هذا المنظور يسبب كوارث بيئية كبيرة ويتعارض تمامًا مع منظور الاستدامة، ولذا فإنه يجب الانتقال من الربحية المطلقة إلى الربحية الأخلاقية، مع وجوب تأهيل قيادات المستقبل في هذا الاتجاه.

obeikandi.com

أبرز مصطلحات الفصل السابع

- علم الاقتصاد. الحقل الذي يدرس الثروات وكيفية تنميتها. أو هو: الحقل الذي يعنى بتحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع وفق آليات محددة.
- السياسة المالية. تلك التي تهتم بالمسائل المالية ذات الصلة بالنشاط الحكومي الإنفاقي والإيرادي، بما في ذلك الموازنة العامة وعمليات الاقتراض وكيفية استخدامها لتلك الأنشطة لتوجيه الاقتصاد العام وتحقيق أهداف محددة.
- السياسة النقدية. تلك التي تعنى بالمسائل المنظمة لشؤون النقود، ويدخل في ذلك تحديد أنواع النقود المتداولة والقاعدة النقدية المتبعة والقواعد المنظمة لإصدار النقود.
- النظام الاقتصادي. مجموعة الأطر الفلسفية والقواعد التي تحكم التفاعل والتأثير بين الاحتياجات البشرية والموارد اللازمة للوفاء بها.
- الرأسمالية. فلسفة تؤمن بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويكون الإنتاج لصالح الملاك، وتتأسس الرأسمالية على الملكية الفردية والسوق الحر والإنتاج من أجل الربحية.
- الاشتراكية. مزيج من الأفكار والمفاهيم الفلسفية والتنظيمات والوسائل التي تتوخى الوصول إلى ملكية المجتمع ككل لوسائل الإنتاج، على أن يتولى المجتمع إدارتها على نحو يحقق صالح الجميع وتحقيق المساواة.
- النظام المختلط. ذلك الذي يجمع بين سمات الرأسمالية والاشتراكية، عبر إقرار الملكية الفردية لوسائل الإنتاج بجانب الملكية العامة لبعض المشروعات الحيوية.
- النمو الاقتصادي. تحقيق زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي، بما يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الحقيقي.
- التنمية الاقتصادية. العملية التي تنتقل عبرها الدول من حالة التخلف إلى حالة التقدم الاقتصادي.

obeikandl.com

أسئلة لتعميق الفهم

١- مع التمثيل، وضِّح لماذا علم الاقتصاد له أهمية في الحياة الإنسانية؟

٢- ما علم الاقتصاد؟

٣- ما الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي؟

٤- عرِّف «النظام الاقتصادي» مع إيضاح أوجه الشبه والاختلاف بين الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية، مع التمثيل؟

٥- وضِّح المقصود بالاقتصاد الإسلامي مبرزًا أهم مزاياه مع الأمثلة الدالة على انتشار تطبيقه؟

٦- كيف تؤثر العولمة على الأنظمة الاقتصادية في العالم، مستدلاً بذلك بأمثلة ومؤشرات إحصائية؟

٧- مع التمثيل وضِّح الفرق بين «السياسة المالية» و «السياسة النقدية» من جهة، والفرق بين «النمو الاقتصادي» و«التنمية الاقتصادية» من جهة أخرى؟

٨- ما المقصود بـ «العرض والطلب» في ضوء مناقشة الفكرة الواردة في الصندوق ٧-٢؟

٩- ما الفرق بين «الربحية المطلقة» و«الربحية الأخلاقية» عبر تفكيك التعريف لكل منهما بطريقة تحليلية؟

١٠- هل تؤمن بضرورة الانتقال من «الربحية المطلقة» إلى «الربحية الأخلاقية»، ولماذا، مع ذكر شواهد وأمثلة؟

obeikandl.com

أنشطة بحثية

النشاط الأول:

نفذ نشاطاً بحثياً استطلاعياً لتحديد مستويات الوعي تجاه تأثير العولمة على النظام الاقتصادي، على أن يتضمن النشاط:

١- تصميم استبانة.

٢- عينة لا تقل عن ٥٠ طالباً في الجامعة التي تدرس فيها.

٣- عينة لا تقل عن ٥٠ طالباً في المرحلة الثانوية.

٤- تحليلاً إحصائياً للنتائج.

٥- مقارنة بين نتائج العينتين.

٦- توصيات ومقترحات لتدعيم الوعي بهذه القضية.

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدت عليها وفق المنهجية العلمية.

النشاط الثاني (نشاط جماعي):

نفذوا نشاطاً بحثياً استطلاعياً لتصنيف ربحية بعض الشركات المختارة إلى: ربحية مطلقة (غير أخلاقية) وربحية أخلاقية، على أن يتضمن النشاط:

١- عدداً من الشركات لا يقل عن ١٠.

٢- استطلاع آراء عينة لا تقل عن ٥٠ طالباً في الجامعة.

٣- استطلاع آراء عينة لا تقل عن ٥٠ طالباً في الجامعة.

٤- إيضاح أسباب كون الربحية مطلقة أو أخلاقية من وجهة نظر المبحوثين.

٥- توصيات ومقترحات لتدعيم الربحية الأخلاقية.

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدتم عليها وفق المنهجية العلمية.

obeikandl.com